قوانين التغيُّر اللُّغوي
في المُعْجم التاريخي

أ.د علي القاسمي
خبير في المعجمية والمصطلحية

تمهيد:

أودُّ **أولاً** أن أشكر مكتب تنسيق التعريب في شخص مديره، العالِم الأديب الدكتور عبد الفتاح الحجمري، الذي كرّمني وأسْعدني بدعوتي للمشاركة في هذه النَّدوة والالتقاء بهذه النُّخبة المتميزة من العُلماء الفُضلاء والباحثين الأجلاء وتبادل الرأي مَعَهم.

و**ثانياً**، وقعَ اختياري على دِراسة تتعلّقُ بالمعجم التاريخي للغة العربية لسَبيْن:

الأوّل، وجودُ مشروعيْن عَربييْن لتصنيف معجمٍ تاريخيٍّ للغة العربية؛ أحدهما مشروعُ اتحاد المجامع اللّغوية والعلمية العربية بالقاهرة، والآخر مشروع معجم الدَّوحة التاريخي للغة العربية[1]. وهذان المشروعان يستدعيان تكثيف الجهود ومواصلة الدَّرس والبحث في قضايا المعجم التاريخيِّ للغة العربية.

والسَّبب **الثاني** لاختياري هذا، هو إحْساسي بأننا لم نوفِ الموضوع حقَّه من البحث والدَّرس، على الرغم من انعقاد مؤتمراتٍ عديدةٍ حوله، وصدور

1 – هنالك مشروع ثالث في تونس، أشرنا إليه في كتابنا **"صناعة المعجم التاريخي للغة العربية"** ولكنه كثير التوقف ولا تتوفر لدينا معلومات كافية عنه. وقد بحثنا عن موقعٍ له في الشابكة فلم نعثر عليه.

دراساتٍ كثيرة وكتبٍ قليلة عنه، كان آخرها كتابي **"صناعة المعجم التاريخي للغة العربية"**[2] الذي نُشِر هذا العام في حوالي 650 صفحة. ومع ذلك فإنه لم يتطرق بصورة وافية شافية إلى القضية التي سَأعرضُها على هذه النّدوة المُوقرة.

الكلماتُ الأساسِية :

من المفيد أن أعْرض أولاً دلالات الكلمات الأساسية الواردة في عنوان الدراسة وهي: **قوانين، التغيّر اللغوي، المعْجم التاريخي**:

القانون:

"القانون" كلمة يقال إنها معرَّبة من اليونانية[3]، وهي مُشترك لفظي يتباين معناها من حقلٍ علميٍّ إلى آخر. وسأتناول معناها في نطاق العلوم الطبيعية، لأن اللغة، في نظري، ظاهرة إنسانية فيزيائية طبيعية.

القانونُ العِلْمي هو معيارٌ أو قاعدةٌ تعبِّر عن علاقاتٍ ثابتة بين ظواهر الأشياء التي نعرف أحكامها منه. ولا يتضمَّن القانون العلميُّ أحكاماً إنشائيةً تشير إلى ما يجب أن يكون، بل أحكاماً وجوديةً تشير إلى ما هو كائنٌ فعلاً. والقانون هو قاعدة تُوحي بها الملاحظة وتوكّدها التجربة[4]. واكتشاف القوانين العلمية التي تصف الظواهر الطبيعية وتفسِّرها، تيسِّر للإنسان فَهْم العالم الذي يعيش فيه، بحيث يكون مقبولاً لديه، أو معقولاً، أي يتقبّله عقله. ولاكتشاف القوانين الطبيعية غايتان: وصف الظاهرة وتفسيرها.

وللقانونِ العلميِّ خصائصُ رئيسةٌ ثلاث:

---

2 – علي القاسمي، **صناعة المعجم التاريخي للغة العربية** بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2014.

3 – هنالك من العلماء من يرى أن العربية هي الأصل، كالمرحوم عبد العزيز بنعبدالله، والمرحوم عبد الحق فاضل الذي ابتكر لفظ **"التأثيل"** بدلاً من الإيتمولوجي. فقد تكون كلمة **" قانون"** معربة من اليونانية على مستوى التأثيل، ولكنها عروبية على مستوى الترسيس.

4 – جميل صليبا، **المعجم الفلسفي** بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982.

1) الشُّمولية، أي أنه لا يقتصر على وصف حالةٍ جزئية أو واقعة فريدة، بل يصفُ جميع الحالات الجزئية التي تنتمي إلى صِنف واحد.

2) الشّرطية، أي أنه يُصاغ في صورة "إذا... إذن". بمعنى أنه يُخبرنا: إذا توفَّرت شروط معينة، وظروف محددة، إذن سيحصل كذا وكذا.

3) التَّنبؤية، أيْ القُدرة على التنبؤ بالمستقبل عند تطبيق القانون على الظواهر الطبيعية التي يشملها[5]. وهذه الخصيصة ذات علاقة وطيدة بالتي سبقتها.

وتَنْضوي هذه الخصائص الثَّلاث تحت **مبدأ القوانين (مبدأ الحتمية)** الذي ينصُّ على أن العِلل نفسها ينتج عنها حتماً مَعْلولات واحدة، في الظروف نفسها وتحت الشروط ذاتها. أي أن مبدأ القوانين يقرّ بوجود نظام كليٍّ واحد في العالم، وهو نظام دائمٌ ثابت لا يشذّ عنه شيء في الزمان ولا في المكان. ﴿**ولن تجد لسنّة الله تبديلا**﴾ (سورة الأحزاب: 62).

التغيُّر اللغوي:

التغيُّر – أو **التحوُّل** كما يسميه بعض الفلاسفة – **"هو انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى"** على حدِّ تعبير الجرجاني[6]. والمقصود بالشيء: الموجود. وهو إما موجود في الأعيان أو في الأذهان، أي أن الشيء إما أن يكون موجوداً في الواقع، أو موجوداً في الخيال.

ولا يستلزم التغيُّر تحوّلاً في جميع صفات الشيء، فقد يقتصر التحول على صفة أو أكثر من صفات الشيء، كما يحدث في الإدغام مثلاً الذي يقتصر على حرف من حروف الكلمة وليس جميع حروفها.

---

5 – محمود فهمي زيدان "قانون" في : **الموسوعة الفلسفية العربية** بيروت، معهد الإنماء العربي، 1986 المجلد الأول.

6 – علي بن محمد الجرجاني، **كتاب التعريفات** بيروت، دار الكتب العلمية، 1988.

وقد يحصل التغير بصورة تدريجية فيسمُّونه **بالتغير التدريجي**، أو يحصل دفعة واحدة فينعتُونه **بالتغيّر الدفعي**[7]. ومعظم التغيُّرات اللغوية تنتمي إلى التغيُّر التدريجي. وكما يحصل التغيّر في جوهر الشيء، فقد يحصل في صفة من صفاته، فيصيب التحوّل صفة الكمِّ زيادة أو نقصاناً، أو المكان، أو الكيف، أو حلول صفة مكان أخرى[8].

لقد ذهب أرسطو (ت 347 ق.م.) والفلاسفة المسلمون الأوائل، إلى أن للتغيُّر أو التحوُّل أنواعٌ رئيسةٌ ثلاثة:

1) الكون أو **الحدوث**: وهو تحول من اللاَّوجود إلى الوجود، كحدوث كلمة لم توجد في اللغة من قبل.

2) الحركة، وهي تحوُّل من الوجود إلى الوجود، كالتحول الذي يحصل في كلمة موجودة، في مبناها أو معناها أو استعمالها.

3) الفَساد أو **الفناء**، وهو تحول من الوجود إلى اللاَّوجود، مثل انقراض لفظ كان موجوداً في اللغة.

والمعجم التاريخي معنيٌّ بتسجيل التغيّر اللغوي في جميع أنواعه. وقد دأب كثير من اللسانيِّين المعاصرين على نعت التغيُّر اللغوي **بالتّطور اللّغوي**[9]، ولكن

---

7 – جميل صليبا، مرجع سابق.

8 – مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الفلسفي** القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1979.

9 – من الأمثلة على ذلك، **المعجم الموحَّد لمصطلحات اللسانيات** (إنجلزي – فرنسي – عربي) (الدار البيضاء: مكتب تنسيق التعريب، 2002) فقد أورد المصطلحين : تغيّر وتطور. وعرّف التغير بما يلي: **"تغيُّر Changement change / : خاصية مهمة للغة، تنم عن التطور المستمر الحاصل لها وذلك حين يلاحظ المتكلم أن كلمة أو جزءا من الكلمة أو إجراء صرفيا لم يعد كما كان في السابق، رغم خداع الكتابة أحياناً"** وعرّف التطور بما يلي: **"تطور اللغات Developing Language/Développement des langues ظاهرة التغيُّر التي تخضع لها جميع اللغات الإنسانية"** وهكذا عرّف التغير بالتطور والتطور بالتغيُّر، وهما مختلفان، إضافة إلى الخطأ الذي وقع في المصطلح الإنجليزي Developing Language والصحيح هو Language Development، وهو مصطلح تستعمله المصادر المتخصصة لنمو لغة الطفل أو لتنمية اللغة بالمصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية، إلخ.

الخلل في هذه التسمية ظاهرٌ واضحٌ إذا ما نظرنا إلى أنواع التغيّر، فقد يكون هذا التغيّر فناء فلا يمكن تَسْميته تطوراً. ويطلق علماء اللغة مصطلح **"التَّطور اللغوي"**، عادةً، على نمو لغة الطفل، أو تنمية لغة ما برفدها بمصطلحاتٍ جديدةٍ وإمدادها بالوسائل اللازمة لتنميتها.

ولما كانت اللغة ظاهرة إنسانية فيزيائية وهي عبارة عن بِنْية أي مَنْظومة من العلاقات الثّابتة في إطار التّحولات التي تخضع لقوانين التركيب والتي تشكِّل هُويتها، فإن جميع قوانين التغيّر العلمية ينبغي أن لا تقتصر على وصف التغيُّرات التي تصيب اللغة، بل ينبغي كذلك أن تفسِّرها بطريقة مقبولة. تقول الموسوعة الفلسفية السّوفيتية:

"ويوضَع التغيّر دائماً على أنه نقيض الاستقرار النسبي لصفات الأجسام أو بنائها أو قوانين وجودها. ولكن البناء والصفات والقوانين نفسها هي نتيجةٌ للتفاعل، وتحددها العلاقات المتباينة بين الأجسام، وهي من ثم تنشأ عن تغيُّر المادة"[10].

وفي ضوء ذلك، فإن التَّفاعل بين أصوات اللغة، وصرفياتها (الوحدات الصرفية)، وتراكيبها، ودلالاتها، هو بمثابة تأثير متبادل لهذه العناصر الواحد منها على الآخر. فالتَّفاعل هو أية رابطة أو علاقة بين الأشياء والظواهر المادية ضمن نظامٍ بنيويٍّ أو نسقٍ مادي. واللُّغة هي نظام بنيوي ونسقٌ صَوْتِي مادي للتواصل البشري، والتفاعل بين عناصرها مستمر دائم. ولذلك فهي عرضة للتغيِّر الذي تحكمه قوانين علمية. وعلى المعجم التاريخي أن يخبرنا عن القانون الذي خضع له كلُّ تغيّر يحدث في الألفاظ، في الزمان والمكان، لأن الزمكان هو من العوامل التي يَنْتج عنها التغيّر.

10 – **الموسوعة الفلسفية السوفيتية**، ترجمة سمير كرم بيروت: دار الطليعة، 1985 الطبعة الخامسة، ص 135.

المُعْجم التاريخي:

التَّاريخ :

إذا أُريد للتاريخ أن يكون علماً من العلوم الحديثة، وجب على المؤرِّخين أن لا يكتفوا بسرد الأخبار أو ذكر الوقائع أو وصف الحوادث الماضية في تسلسلها الزمني فقط، فذلك ما كان الأخباريون يفعلونه قديماً. وقد كافح المؤرخون المسلمون طويلاً لتطوير منهجية عِلْمية لتدوين التاريخ، ابتداءً من اليعقوبي (ت 284هـ) في **"تاريخ اليعقوبي"**، ومروراً بالطبري (ت 310هـ) في كتابه **"تاريخ الأمم والملوك"**، والمسعودي (ت 364هـ) في تاريخه **"مروج الذهب ومعادن الجوهر"**، ووصولاً إلى ابن الأثير (ت 630هـ) في كتابه **"الكامل في التاريخ"**. وانصبَّ عملُهم الدَّءوب على جوانب أساسية أهمها:

- جمع المعلومات عن الأحداث والوقائع الماضية، وتنظيمها وتصنيفها،

- وضع أُسسٍ لِغَربلة الأخبار وتمحيصها ونقدها، بالاستفادة من مناهج علماء الحديث في الجرح والتعديل.

-التخلُّص من تدْوين الأخبار على أساس التعاقب الزمني للشخصيات، واعتماد الأحداث أساساً للتدوين.

- تبسيط أسلوب لغة التدوين التاريخي.

- والأهم من ذلك كله، **تحليل الحوادث والوقائع، وتفسيرها، وتعليلها، والوقوف على أسبابها ونتائجها**، بحيث لم يعُد المؤرخ مجرَّد ناقل للخبر الشفوي ومدوّنه، بل أصبح محلِّلاً لسلسة الأحداث الماضية، باحثاً عن نمط العلَّة والمعلول الذي أدى إلى وقوعها. أي أنه أصبح عالماً يكشف عن الأدواء والعلل. كما أن التاريخ لم يعُد مجرَّد أخبارٍ مرتبةٍ ترتيباً زمنياً، بل وسيلة لفهم الماضي، وتدبُّر الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل.

فالمنهج العلميُّ لدراسة التاريخ منهجٌ شامل، لا يقف عند الواقع المادّيِّ الظاهر للعيان فقط، بل يبحث بعمقٍ عن جميع الدوافع والقيم والعوامل المؤثرة في حركة التاريخ والتي تصنع الوقائع والأحداث. وهذه النظرة العلمية للتاريخ هي التي أدَّت إلى ظهور النظرية **"التاريخية"** القائلة بأن الأمور الحاضرة والأوضاع الراهنة ناشئة عن التطوُّر التاريخي، ولا يمكن تبديل نتائجها ولا فهمها على حقيقتها إلاَّ بدراسة تاريخها. فهنالك قوانين علمية عامَّة تحكم سير الوقائع التاريخية، وتطوُّر الجماعات الإنسانية على مَرِّ الزمان. ونجد جذور تلك النظرية لدى العلامة ابن خلدون (ت 808هـ) في **" المقدمة"**[11].

و**المعجم التَّاريخي** هو ذلك المعجم الذي يتتبع ألفاظ اللّغة منذ أول ظهور مسجّل لها حتى يومنا هذا، ويوضِّح ما طرأ عليها من تغير في المبنى والمعنى والاستعمال. وللمعجم التاريخي خصائصُ رئيسةٌ ثلاث:

أولاً، أن يبيِّن كيف ظَهر اللَّفظ في اللّغة أوَّل مرَّة، سواء بالتوليد أو الاقتراض، ويوضِّح ما أصابه من تغيّر في المبنى والمعنى عبر الزمان أو المكان. وإذا كان اللفظ مقترَضاً، يعطينا المعجم لفظه ومعناه باللغة المقترَض منها، وأصله كذلك، ولفظه ومعناه عندما دخل اللغة المقترِضة أوَّل مرة. وهذا ما نطلق عليه **بالتأثيل**. وفي هذا يشترك **المعجم التاريخيُّ** مع **المعجم التأثيليِّ**.

ثانياً، أن يؤرّخ التّغيّر اللّغوي الذي طرأَ على اللفظ بالسَّنة التي وقع فيها، وإن لم يكن ذلك ممكناً فبِالقَرن أو العصر الذي حصل فيه التغيُّر. وقد تفعل بعض المعاجم التأثيلية ذلك أيضاً.

ثالثاً، أن يشفع كلَّ تغير يطرأ على اللفظ في مبناه أو معناه أو استعماله، بشاهد أو شواهد موثَّقة، أيْ منسوبة إلى قائله، والمصدر، وتاريخ نشر ذلك

---

11 – ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** بيروت: دار الكتاب العربي، ب ت، انظر مثلاً تفسيره لتأثير الهواء في ألوان البشر وفي والكثير من أحوالهم، ص 82 وما بعدها، ومثلاً وتقسيمه للجماعات البشرية وتطورها من البداوة إلى الحضارة، ص 120 وما بعدها.

المصدر. وإذا كان الشَّاهد يَلِي اللفظ الجديد أو المعنى الجديد، فينبغي أن يكون أقدم الشواهد على ذلك.

هذه هي الخصائصُ الجوهرية المميزة للمُعْجم التاريخي. بيدَ أن هنالك خصائص أخرى هي مَحَلّ خلاف بين المعجميِّين. ومن أبرز هذه الخصائص الثانوية ثلاث:

1) **الأعلام** في المعجم التاريخيِّ.

2) **المعلومات الثقافية** والحضارية في المعجم التاريخيِّ.

3) **قوانين التَّغير اللغوي** في المعجم التاريخيِّ.

فكثيرٌ من المعجميين يرى أن المعجم التاريخيَّ أن يشتمل على ألفاظ اللغة فقط وليس على أسماء الأعلام التي ينبغي أن يكون مكانها في المَعلمات والموسوعات، وليس على المعلومات الثقافية والحضارية التي ينبغي أن يكون محلّها دوائر المعارف، وليس على قوانين التغيُّر اللغويِّ التي ينبغي أن تكون مظانَّها كتبُ الصوتيات والصرف والتركيب والدلالة.

وفيما يخصُّ موضوع هذه الورقة، فنحن نرى أن **المعجم التاريخي** هو معجم مقيد بوصف (التاريخي)، ولكي يكون تاريخياً حقّاً، لا يكفي أن يذكر تاريخ التغيُّر الذي طرأ على مباني الألفاظ ومعانيها، بالسَّنَة أو القَرْن أو العصر، بل لا بد أن يفسِّر لنا أسباب حدوث التغيُّر في ضوء القوانين العلميَّة.

التغيُّر اللغوي في المعجم التاريخي:

تزعم هذه الورقة أن كتاباتنا الراهنة عن صناعة المعجم التاريخي للغة العربية لا تتناول قضية التغيُّر اللغوي بصورة وافية، وتغفل ضرورة أن يزودنا المعجم التاريخي بالأسباب التي أدت إلى وقوع التغير في مبنى اللفظ أو معناه أو استعماله، والقوانين العلمية التي تحكم ذلك التغيُّر.

ففي الكتاب القَيِّم الذي صنّفه أخي وصديقي الدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان **"المُعْجم التاريخي للغة العربية: وثائق ونماذج"**[12]، لا نجد ذكراً صريحاً لهذه المسألة أو تأكيداً واضحاً عليها. وفي النماذج الجيدة التي ساقها من مشروع معجم فِيشْر، ومن المشروع التونسي، وفي نماذجه الشخصية، لا نلمس تلك القضية بوضوح. وهذا القول ينطبق كذلك على كتابي **"صناعة المعجم التاريخي للغة العربية"**[13].

وإذا رجعنا إلى النظام الأساسي لهيئة المعجم التاريخي للغة العربية، نجد أن الهدف الأساس لهذه الهيئة هو : **"إنجاز معجم تاريخي لألفاظ اللغة العربية واستعمالاتها، لبيان ما طرأ على مبانيها ومعانيها من تغيُّر عبر الزمان والمكان"**[14].

فهل يا ترى أن الهيئة الموقَّرة ضمنّت المسألة موضوع البحث، أي تفسير التغير وذكر القوانين العلمية التي تحكمه، في لفظ " لبيان"، أم أنها لم ترَ ضرورة توسيع أهداف المعجم تفادياً لما يتطلَّبه ذلك من جهد ووقت؟

أما مشروع معجم الدوحة التاريخي للغة العربية فلم يذكر في وثائقه التي بين يدينا مواصفات المعجم المذكور. ولعلنا نجد ضالتنا في كتابٍ للمشروع

---

12 – محمد حسن عبد العزيز، المعجم التاريخي للغة العربية: وثائق ونماذج القاهرة، دار السلام، 2008. في أثناء الندوة التي قُدِّمت فيها هذه الدراسة، أوضح الدكتور محمد حسن عبد العزيز أنه لا يرى أن ذكر قوانين التغيّر اللغوي من واجبات المعجم التاريخي.

13 – علي القاسمي، **صناعة المعجم التاريخي للغة العربية**، مرجع سابق. ورد في الصفحة 46 من هذا الكتاب ما يلي: **"واعتماد المنهج التاريخيِّ العلميِّ في المعجم، لا يعني ترتيب معاني اللفظ ترتيباً زمنياً فقط. فكما أنَّ المنهج التاريخيَّ العلميَّ في التاريخ لا يقتصر على سرد الأحداث والوقائع في ترتيبٍ زمنيٍّ من الأقدم إلى الأحدث فحسب، بل يسعى كذلك إلى تبيان العلاقة بين تلك الأحداث، ومعرفة الأسباب التي أدّت إليها، وعلاقتها بالنتائج التي تمخَّضت عنها، في ضوء قوانين الفكر والمنطق؛ فإن المعجم التاريخيَّ لا يقتصر على ترتيب معاني اللفظ المختلفة ترتيباً زمنيا فحسب، بل يعمل كذلك على استنباط الفكرة الجامعة بين تلك المعاني، وتوضيح العلاقات والارتباطات بينها في ضوء قوانين الفكر واللغة"**.

14 – المرجع السابق، ص 125: النظام الأساسي لهيئة المعجم التاريخي للغة العربية.

بعنوان **"نحو مُعجم تاريخي للغة العربية"** هو قَيْد النّشر حالياً. ولا شكَّ في أن مناقشات مجلسه العلميّ القادمة ستثير المسألة موضوع البحث في هذه الورقة.

أنواع التغيُّر اللُّغوي:

سنذكر أنواع التغيُّر اللُّغوي بإيجاز فقط، لِسببيْن:

الأول، لأنها معروفة للمشتغلين في قضايا المعجم،

الثاني، لأننا ذكرنَاهَا بشيْءٍ من التفصيل في كتابنا **"صناعة المعجم التاريخي للغة العربية"**[15].

إن أنواع التغيُّر اللُّغوي الرئيسة هي:

1) التغيُّر المفرداتي، وهو أكثر أنواع التغير اللغوي حُدوثاً.

2) التغيّر الصَّوْتي: المماثلة، المخالفة، القلب، إعادة التوازن...

3) التغيّر الصَّرفي، الذي ينصبُّ على الصيغ الصرفية.

4) التغيّر الدَّلالي: تَوْسيع الدلالة، تضييق الدلالة، رُقي الدلالة، انحطاطُ الدلالة...

5) التغيّر التَّركيبي، الذي يُصيب تراكيب الجُمل.

6) التغيُّر الكِتابي (الإملائي).

عِلَل التغيُّر اللّغوي وأسْبابه:

يحدث التغيّر اللغوي استجابة لضُغوط اجتماعية واقتصادية وسياسية؛ إذ يحدّثنا التاريخ أن اللغات تعرّضت للتغيّر إبان الغزوات، والاستعمار، والهجرات، والمبادلات التِّجارية، وظُهور مُخترعات جَديدة، وغير ذلك[16].

15 – للتفاصيل يُنظر المرجع السابق، ص 190 - 218.

16 - Nicole Mahoney, “Language Change” in : www.nsf.gov/news/secial_reports/ linguistics/ change.jsp.

ومنذ قديم الزَّمان حاول المَعْنيون باللغة واستعمالها أن يفسّروا التغيّر الذي يطرأ على اللغة ويعلِّلوه. ولعلَّ من أقدم التفسيرات ما ورد في سِفْر التكوين في التوراة (الفصل 11 من 1-9)، من أن الرَّب غَضِب على البشر، فانهارَ برج بابل وتبلْبلت الألْسُن واختلفت بعد أن كانت واحدة.

أما التفسيرات العِلمية فقد ظهرت بعد ذلك التاريخ بكثير. ففي القرن الثَّامن عشر الميلادي، قال بعضُ اللّغويين إن اللّغات الهندية – الأوربية، كالسَّنْسكريتية والإغريقية واللاَّتينية، كانت لها أنظمة تصريف مُعقدة، ولكن كَسَل الناطقين بهذه اللّغات وعدم عنايتهم باللغة أدَّيا إلى وقوع تغيُّرات في هذه اللّغات.

وفي أواخر القَرن التاسع عشر الميلادي، قال النّحاة الجُدد الألمان بأن التغيُّر في اللّغة هو عَملية ذاتية وميكانيكية، ولا يستطيع النّاس ملاحظَتها أو التحكُّم بها، وقد يكون سببها الميْل نحو التبسيط والتيْسير، لأن بعض الأصوات أيسر نطقاً من بعضها الآخر، وللناس ميل طبيعي لاستبدال السَّهل بِالصعب.

وفي القرن العشرين، شاعت نظريةٌ تعزو التغيُّر اللغوي إلى الاحتكاك بين الجماعات البشرية فَلُغة الجماعة الوافدة إلى بيئة جديدة تتأثر بلغة تلك البيئة. وكان ابن خلدون قد أسَّس في **"المقدِّمة"** مبدأ تأثُّر لغة المغلوب بلغة الغالب.

ويبدو أن علماء اللغة اليوم يتَّفقون على أسباب التغيّر اللغوي التالية:

1) **الاقتصادُ** في اللغة ومبدأ الجُهد الأقل في الكلام.

2) **المُماثلة** وتأثُّر الوحدات اللسانية بالوحدات المجاورة لها.

3) **الاتِّصال** والتَّلاقح بين اللغات المختلفة أخذاً وعطاءً.

4) **طبيعة وسيلة الاتصال** التي تؤثِّر في اللغة ذاتها.

5) **شُيوع خطأ لُغوي** بحيث يُصبح جزءاً من اللغة المستعملة، طبقاً لمقولة **"خطأ شائع خير من صواب ضائع"**.

6) البيئة الجغرافية والثقافية، التي تُؤثر في اللغة لتعبّر عنها[17].

وهذه الأسباب عامَّة تنطبق على جميع اللُّغات. ولكن لكل لغة خصوصياتها، كما أن هناك عِلَل خاصة بكل لغة من اللغات. وهذه العلَّل الخاصة هي التي تنال عناية أكبر من لدن مُحرري المعجم التاريخي للغة العربية.

لم يُنجز المعجميّون العرب منذ الخليل بن أحمد (ت 175هـ) حتى اليوم معجماً تاريخياً لأسباب ذكرناها في موضع آخر[18]، ولكنهم تناولوا في معاجمهم ملامحَ مُتعددةً من المعجم التاريخي. ومن هذه الملامح حِرْصهم على تفسير التغيُّر اللغوي الذي يطرأ على الألفاظ وتعليله. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

– في معجم **"العين"** للخليل بن أحمد، تفسيرٌ – في مادة (خطأ) – لجمع (خطيئة) على (خطايا)، فيقول الخليل:

"وخطايا أصلها خطائِئُ ففرّوا بها إلى يتامى، وكرهوا أن يُترك على إحدى الهمزتين فيكون مثل قولك "جائئُ" لأن تلك الهمزة زائدة وهذه أصلية، ووجدوا له في الأسماء الصحيحة نظيرا ففروا منها إلى ذلك، وذَهبوا به إلى فَعالى مثل: طاهر وطاهرة وطهارى".

وهكذا نجد أن سبب التغيّر اللغوي هو استثقال التقاء الهمزتين[19].

– وفي معجم **"الصحاح"** للجوهري (ت 393؟)، نجد في مادة (وكَلَ) :

"واتكلت على فلان في أمري إذا اعتمدته، وأصله أوتكلْتُ، قُلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، ثم أُبدلت منها التاء فأدغمت في تاء الافتعال. ثم بُنيت على

---

17 – قامت باحثتان فرنسيتان بالتعريف بأهم الدراسات التي أجريت مؤخراً حول التغير اللغوي ونشرتاها في مقال واحد هو:

Gudrun Ledegen, Isabelle Léglise. Variations et changements linguistiques. Wharton S, Simonin J. Scociolinguitiques des langues en contact. ENS. Edition, pp. 315-329. 2013.

18 – يُنظر: علي القاسمي، المرجع السابق، ص 88-90.

19 – الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج4، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي بغداد دار الرشيد للنشر، 1980.

هذا الإدغام أسماء من المثال وإن لم تكن فيها تلك العلة، توهماً أن التاء أصلية، لأن هذا الإدغام لا يجوز إظهاره في حال، فمن تلك الأسماء التُكَلة، والتُكلان، والتُخمة والتُهمَةُ، والتُجاه، والتُراث، والتقوى..."[20].

وهكذا يفسّر الجوهري عِلّة التغيّر **بالقَلب والإبدال فالإدغام، والتّوهم.**

– وإما ابن فارس (ت 393ه) في **"مقاييس اللّغة"** فإنه يُحاول تفسير تغيّر معنى اللفظ في ضوء **المعنى الأصلي للمادة** الذي تشترك فيه جميع مشتقاتها، مثلاً:

"(شهر) الشين والهاء والراء أصل صحيح يدلّ على وضوح في الأمر وإضاءة. من ذلكً الشهر، وهو في كلامُ العرب الهلال، ثم سُمي كل ثلاثين يوما الهلال، فقيل شهر... والدليل على هذا قول ذي الرمة:

فأصبح أجْلَى الطرفِ ما يستزيده يرى الشهر قبل الناس وهو نحيفُ

والشهرة : وضوح الأمر، وشهر سيفه إذا انتضاه..."[21].

فالتَّغير الدَّلالي هُنا مَرْهون بالمعنى الأصْلي للمادة وفي نطاقه.

– **والمجازُ** هو أحد أسباب تغيّر دلالة اللّفظ أو اكتسابه دلالة أو دلالات إضافية جديدة. فقد يستعمل أحدهم اللفظ على المجاز فتشيعُ دلالته المجازية وتطْغى. ولعل أشْهَر المعاجم التراثية التي عنيت بالاستعمالات المجازية للألفاظ هو كتاب **"أساس البلاغة"** للزمخشري (ت 538ه)، فقد درج على إيراد معاني اللّفظ الحقيقية، متْبوعة باستعمالاته المجازية، مثلَ:

"ح د د– حدَّه: مَنَعه، ومن المجاز: احتدَّ عليه: غضب، وفيه حدّة"[22].

---

20 – إسماعيل بن حماد الجوهري، **تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد بد الغفور عطار بيروت: دار العلم للملايين، 1956.

21 – أحمد بن فارس. **مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون بيروت: دار الجيل، 1991.

22 – القاسم بن محمد بن عمر الزمخشري، **أساس البلاغة**، تحقيق: عبد الرحيم محمود بيروت: دار المعرفة 1979.

وهو بذلك يفسّر لنا سببَ التغيُّر الدَّلالي بالمجاز.

– ومن أسباب التغير الصَّوتي للألفاظ **الزيادة والنقْصان** حسب قواعد دقيقة. وكان المعجميون العرب يشيرون إلى أسْباب التغير الصَّوتي ويعللونها، فنجد مثلاً في معجم **"لسان العرب"** لابن منظور (ت 711ه):

"صمقر: صمقرَ اللبن واصمقرَّ: اشتدت حموضته، واصمقرت الشمس: اشتدت. وقيل إنها من قولك صقَّرت النار إذا أوقدتها، والميم زائدة، وأصلها الصقرة"[23].

وهكذا نرى أن المعجميّين العرب كانوا يُولون عناية لتفسير التغيُّر اللغويِّ الذي يطرأ على الألفاظ، في التحول الذي يصيبها على مَرِّ الزمان أو في اختلافها عن القاعدة التي تشملها ونظيراتها.

كيفية معالجة التغيُّر اللغوي في المعجم التاريخي للغة العربية:

قد يتبادر إلى الذهن أن ذكر أسْباب التغيُّر اللغويِّ في موادِّ المعجم التاريخي قد يتطلَّب جهداً كبيراً ويستغرق مساحةً واسعةً من حجم المعجم، لأن اللفظ الواحد قد يتغيّر في مبناه أو معناه أو في كليهما عدّة مرات منذ أول ظهور موثق له حتى اليوم.

من حيث الجهد المطلوب فهو كبيرٌ حقاً، أمّا من حيث المساحة فهي ليست بالحجم الذي نتوهمه أولَ وَهْلة، وذلك إذا اتبع محرِّرو المعجم خطواتِ الطريقة التالية التي نقترحها:

أولاً، حَصْر عِلَل التغيُّر اللُّغوي عن طريق الاستعانة بالمدوَّنة، في جميع المستويات: الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والإملائية (الكتابية). وهذه العلَّل محدودةٌ وليست لا مُتناهية. ولكنَّ العلّة الواحدة تتكرّر في كثير من الألفاظ التي أصابها التغيُّر.

---

[23] – محمد بن مكرم بن منظور. **لسان العرب** بيروت: دار صادر، ب ت.

ثانياً، التعريفُ في مقدِّمة المعجم بجميع عِلل التغيُّر في مختلف المستويات؛ وإعطاء رمز لكل علَّة من العِلل.

ثالثاً، عندما يحصل تغُّيرٌ في لفظ من الألفاظ داخل مواد المعجم، يُذكَر تاريخه ثم **يُعطى الرَّمز الذي يُشير إلى علّة ذلك التغيُّر**. وإذا كان القارئ أو الباحث في المعجم التاريخي، مهتماً بذلك، فإنه سيعود إلى مقدِّمة المعجم للإلمام بالعلَّة التي يُشير إليها ذلك الرمز.